جامعة يحى فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة بـعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – السواقي ولاية المدية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

*العكروت يوسف

* زواوي حميد

الأستاذ المشرف:

*شلابي نعيمة

السنة الجامعية:2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي نفتح بحمده الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام، الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب، فأعيت بلاغته البلغاء

وأبكمت فصاحته الخطباء وأعجزت حكمته الحكماء وصل اللهم على خاتم الأنبياء والمرسلين...

وانطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه "

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة:" **هلابي نعيمة** " والتي أفادتنا بنصائحها وكانت عونا لنا في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من أرشدونا وساعدونا أطلب من الله ثبات الأجر

اهداء

إلى نبع العطاء بلا حدود، وأغلى ما مَلكتُ في الوجود، إلى من

حملتني وهناً على وهنٍ قرةَ عيني أمي العزيزة أطال الله في عمرها وحفظها .

إلى أبي قرة عيني .

إلى إخوتي

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

*الطالب العكروت يوسف *

اهداء

إلى نبع العطاء بلا حدود، وأغلى ما مَلكتُ في الوجود، إلى من

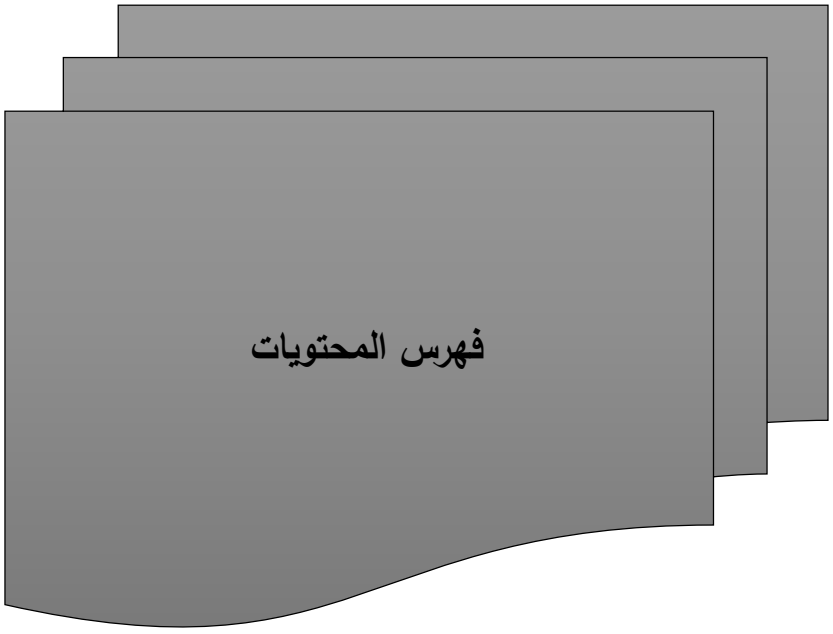
حملتني وهناً على وهنٍ قرةَ عيني أمي العزيزة أطال الله في عمرها وحفظها .

إلى أبي قرة عيني

إلى إخوتي

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

*الطالب زواوي حميد *


فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

اهداء.....

مقدمة .....**Error! Bookmark not defined**

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبنوك 1

تمهيد: 1

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.....2

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية 2

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك التجارية.....2

المطلب الثالث: وظائف وأنواع البنوك التجارية 3

الفرع الاول: وظائف البنوك التجارية.....3

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية 4

المبحث الثاني: الإصلاحات البنكية في الجزائر 6

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات التي عرفها 6

المطلب الثاني : الإتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي في الجزائر 7

المطلب الثالث: هيكلة النظام المصرفي في الجزائر 8

الفرع الأول: البنك المركزي الجزائري.....8

الفرع الثاني: البنوك التجارية (بنوك الودائع).....10

خلاصة الفصل.....15

الفصل الثاني: دو البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . Error! Bookmark not defined.

تمهيد.....17

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....18

المطلب الأول: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....18

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....18

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....19

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....23

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....23

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 24

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 25

المبحث الثاني: طرق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 30

المطلب الأول: ماهية التمويل.....30

المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 31

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية 33

خلاصة 34

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك التنمية الريفية –بالسواقي ولاية المدية 36

تمهيد.....36

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....37
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك التنمية الريفية –بالسواقي ولاية المدية.....37
1-1-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:.....37
1-2- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 37
1-3-مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:.....38
المطلب الأول: نشأة الوكالة ومهامها 45
المطلب الثاني: المصالح والهيكل التنظيمي للوكالة.....46
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري 49
المطلب الأول: الدراسة التقنية للمشروع الاستثماري 49
1-تقديم عام للمشروع الاستثماري:.....49
2-تحليل السوق: 50
المطلب الثاني :الدراسة المالية للمشروع الاستثماري 54
المطلب الثالث: القرار المتخذ من إدارة البنك 59
خلاصة الفصل.....62
الخاتمة.....Error! Bookmark not defined
قائمة المراجع :.....Error! Bookmark not defined

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية مديرية –المدية	43
02	الهيكل التنظيمي للوكالة "الجهوية للسواقي 857	47

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	: مستويات التمويل الثنائي	31
02	رقم الأعمال التقديري لخمس سنوات	50
03	تكلفة اقتناء الآلات والمعدات	50
04	الميزانية الافتتاحية للمشروع	53
06	جدول حسابات النتائج التقديرية	54

الملخص :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتوظيف في العديد من الدول، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها. يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية في السواقي، ولاية المدية، دوراً حيوياً في تمويل هذه المؤسسات من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية والتمويلية. تركز هذه الدراسة على تحليل دور البنك في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها البنك والعملاء على حد سواء. من خلال استخدام البيانات الميدانية والمقابلات مع المسؤولين والعملاء، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات لتعزيز دور البنك في دعم نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

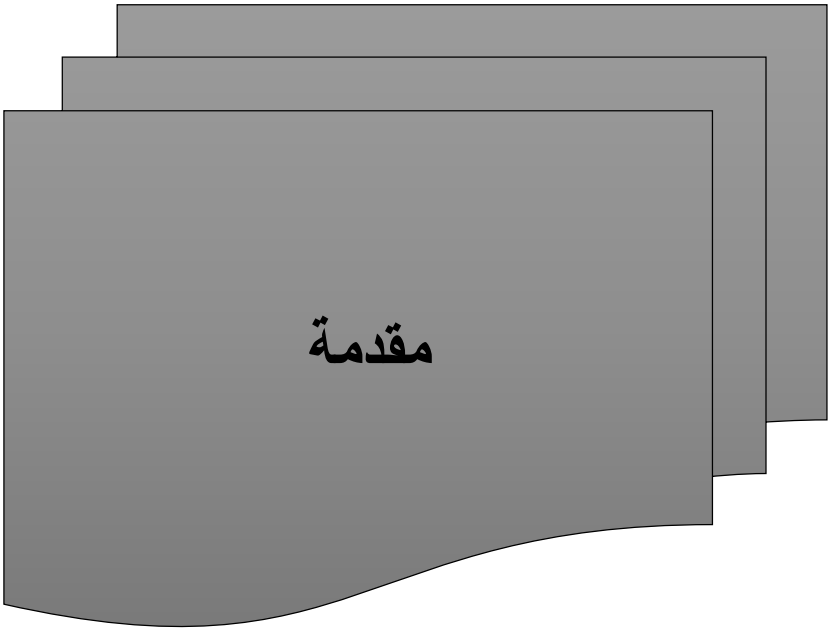
الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تمويل المؤسسات

Summary:

Small and Medium Enterprises (SMEs) are a fundamental driver of economic growth and employment in many countries. However, they face significant challenges in obtaining the necessary financing to develop their businesses. The Agriculture and Rural Development Bank in Souagui, Medea Province, plays a vital role in financing these enterprises by offering a variety of banking and financial services. This study focuses on analyzing the bank's role in supporting and financing SMEs, highlighting the challenges faced by both the bank and its clients. By using field data and interviews with officials and clients, the study aims to provide recommendations to enhance the bank's role in supporting the growth and development of SMEs in the region.

Keywords:

Commercial banks, SMEs, enterprise financing


مقدمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءًا أساسيًا في معظم اقتصادات دول العالم، نظرًا لدورها الجوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية. تختلف مساهمتها في التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى، تبعًا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة. تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متفاوتة في التنمية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدمًا.

تلعب البنوك التجارية الجزائرية دورًا مهمًا في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى توجيه القروض البنكية نحو المشاريع التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في توفير فرص العمل. كما ترافق هذه البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعمها من خلال منح التمويل المناسب وتطوير خبرتها في التعامل مع هذه المؤسسات عند إعداد خطط النشاطات المتوقعة، وذلك لتوفير مناخ مالي مناسب يعزز العلاقات بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك. يتماشى ذلك مع قواعد الحيطة الصادرة عن بنك الجزائر وتحسين العلاقة بين البنوك والعملاء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مع ذلك، يحتاج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تدخل المشرع ووضع آليات وتسهيلات تضمن تمويلاً آمنًا ومنتجًا. يساهم ذلك في توفير الضمانات والتسهيلات التي تمكّن البنوك والمؤسسات المالية من الوفاء بالتزاماتها.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وحتى نتمكن من إلمام بجوانب الموضوع إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي السياسات التي يتبعها بنك التنمية الريفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ✓ كيف يؤثر تمويل بنك التنمية الريفية على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة السواقي؟
- ✓ ما هي الأدوات المالية والمنتجات المصرفية التي يقدمها بنك التنمية الريفية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات:

- ✓ يتبع بنك التنمية الريفية سياسات تمويلية تعتمد على تقديم قروض ميسرة بشروط مرنة، وتقييم شامل للمشاريع بناءً على جدواها الاقتصادية وقدرتها على خلق فرص عمل، مع التركيز على دعم التنمية المحلية والمستدامة.
- ✓ تمويل بنك التنمية الريفية يسهم في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة السواقي من خلال توفير رأس المال اللازم لتوسيع الأنشطة وتحسين الكفاءة التشغيلية وخلق فرص عمل جديدة.
- ✓ يقدم بنك التنمية الريفية قروضًا ميسرة، تسهيلات ائتمانية، خدمات استشارية، وخطابات ضمان لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع:

- ➢ **الأسباب الموضوعية:**

- ✓ ترفض البنوك منح القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تبرز الأهمية الاقتصادية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تسعى لجذب انتباه مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الأسباب الذاتية:**

تتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع وعلاقته بالتخصص، بالإضافة إلى السعي للاستفادة من الجانب النظري وتطبيقه عمليًا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبلدية السواقي –المدية

أهمية الموضوع:

- ✓ فهم كيفية تأثير البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- ✓ توفير التمويل والدعم المالي اللازم لهذه المؤسسات يعزز من قدرتها على النمو والتوسع، مما يسهم في خلق فرص العمل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، ويعكس أيضًا الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات المحلية.

أهداف الدراسة:

أهداف الدراسة تتمثل في:

- ✓ تحليل دور بنوك التنمية الريفية، بالتركيز على بنك التنمية الريفية بالسواقي في ولاية المدية، في تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ فهم السياسات والإجراءات التي يتبعها بنك التنمية الريفية في تقديم القروض والدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تقديم تقييم شامل لتأثير تمويل بنك التنمية الريفية على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة السواقي بولاية المدية.

الدراسات السابقة :

1-دراسة شنوفي صبرينة بعنوان :

دور البنوك التجارية في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعمة من قبل الدولة دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي 2018/2010 .

حيث هدفت الدراسة إلى تبيان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة وتطوير وتنويع الصيغ المتاحة للزبائن، إضافة إلى تبيان المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني. وتوصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قللت من نسبة البطالة وساعدت في توفير مناصب الشغل وان معظم تمويلات البنك لوكالة بسكرة للمؤسسات موجهة لمشاريع صندوق الوطني للتامين على البطالة.

2-دراسة أيمن موهوبي ومحمد الأشراف زيتوني بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة وكالة المسيلة تخصص نقدي وبنكي سنه -2019/2018/2017.

حيث هدفت الدراسة إلى تبيان مكانه المؤسسات في الاقتصاد واتخاذ القرار في كيفية استخدام القوانين مطابقة في منح القروض الاستثمارية في قرار منح أو منع القرض.

وتوصلت إلى إن الركيزة الأساسية في عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي القروض الاستثمارية بمختلف أنواعه، إضافة إلى تقليل المخاطرة سواء للبنك أو مقترض بوجود حلول .

3-دراسة ياسين كروش بعنوان :

دور البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حاله بنك البركة، تخصص نقود وماليه، سنه 2015/2014.

حيث هدفت الدراسة إلى إبراز البنوك الاسلامية في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتبيان مصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمها البنوك الاسلامية (بنك البركة). وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزيادة الفعالة لتوسيع الادخار الوطني.

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للبنوك

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبنوك

تمهيد:

البنوك التجارية تلتقي في دورها على ملتقى الطلب والعرض للأموال، حيث تقدم نظاماً يلبي احتياجات الودائع والمدخرات للأفراد والمؤسسات. وبالتالي، تحقق البنوك التجارية أرباحاً من خلال فرق الفائدة واستثمارها، بالإضافة إلى تكاليف الودائع، ويشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالاً مهماً يسعى البنوك التجارية إلى تلبية احتياجاته المالية المتنوعة.

وسنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: الإصلاحات البنكية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

وظيفة المؤسسات المالية الأساسية والشائعة هي الحصول على الأموال من الجمهور لاستخدامها في عمليات القرض والعمليات المالية، وهي تعتبر وسيطًا ماليًا.

تُعتبر البنوك التجارية أحد هذه المؤسسات، حيث تقبل الودائع من المؤسسات أو الأفراد تحت التصرف المودع في أي وقت، وتعرف أيضًا باسم "بنوك الودائع". [1]

تعمل البنوك التجارية في مجالات الدين والائتمان، حيث تستقبل الودائع قابلة للسحب في الوقت القصير وتقدم قروضًا. [2]

تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق الربح من خلال عملياتها في السوق المالي والنقدي، وتُعتبر أداة لتلقي الودائع وجمعها لتمويل العجز في الأنشطة قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك التجارية

تطورت البنوك التجارية عبر التاريخ لتورث وظائف الصيرفة، حيث كانت الصيرفة تعمل على قبول الودائع مقابل شهادات إيداع بقيمة الوديعة مع فرض رسوم. وفيما بعد، ورثت البنوك التجارية هذه الوظيفة وبدأت في استخدام الشيكات لسحب الودائع، وتحولت الشهادات إلى أدوات قابلة للتداول، وحملت الأموال المودعة صاحب الشهادة، وهكذا أصبحت البنوك التجارية تقدم القروض

---

[1]– حمد محمود شهاب، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ للنشر، الرياض 1987، ص 105.

[2]– حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الكندي، الأردن، 2003 ، ص 206.

مقابل فوائد. وبذلك، أصبحت الودائع تُستخدم جزئياً أو بالكامل لتحقيق أرباح لأصحابها، وتقدم البنوك الفائدة على الودائع لتشجيع المودعين.[1]

يعتبر البنك التجاري نتاجاً لتطور الفكرة والطريقة التي كانت تعمل بها الصيرفة. بدأت أول بنوك التجارية مثل بنك البندقية في عام 1312م، ثم جاءت بنوك جنوة في عام 1322م وبرشلونة في عام 1321م، وتلا ذلك بنوك أمستردام في عام 1321م وهامبورغ في عام 1331م، وكان الهدف من هذه البنوك هو تيسير عمليات الودائع والصرف المحلي بواسطة بنك واحد يخضع لرقابة الحكومة لحماية المواطنين من انتهاكات الصيرفة.

المطلب الثالث: وظائف وأنواع البنوك التجارية

الفرع الاول: وظائف البنوك التجارية

تتمثل وظائف البنوك التجارية في:

- تقديم خدمات البيع والشراء للأصول المالية لحساب عملائها.
- توفير وسائل الدفع الضرورية وتوفيرها لاستخدام الزبائن.
- إصدار خطابات الضمان للمعاملات المالية.
- قبول الودائع المتنوعة، سواء كانت لأجل محدد أو للادخار، بالإضافة إلى الودائع الجارية.
- تحصيل المدفوعات وتسديد الالتزامات نيابة عن العملاء.
- تحويل العملات الأجنبية لتغطية التزامات العملاء في عمليات الاستيراد.

[1]–أسامة علوان ، دور البنوك التجارية في تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي للفترة 2019/2017 –دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية " وكالة المسيلة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المحاسبة والمالية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020. ص 52.

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

يمكن تصنيف البنوك التجارية إلى خمسة أنواع بناءً على حجم نشاطها وتنظيمها الداخلي وملكيتها، وهي كالتالي:

- **البنوك ذات الفروع:**

تعمل الفروع المصرفية في جميع مناطق البلد تحت إدارة مركزية تدير العمليات اليومية، حيث يُكلف الفروع بتنفيذ المهام المحلية. يتولى المركز الرئيسي للبنك المسائل الإدارية والسياسية والتجارية العامة، بما في ذلك رسم السياسات وتقديم الائتمان بمختلف أشكاله، ويعنى بالعمليات الصرفية الخارجية.

- **بنوك السلاسل:**

نشأت البنوك التجارية بهدف تلبية احتياجات مختلف فئات المجتمع وتمويل نمو الأعمال التجارية التي تخدمها.

تعمل هذه البنوك عبر شبكة من الفروع المتكاملة، حيث تكون كل فرع كيانًا مستقلاً بذاته ولكن يتبع جميعها إدارة مركزية مشتركة. يُكلف هذا المركز الرئيسي برسم السياسات العامة التي تلتزم بها جميع الفروع، كما ينسق العمليات والوحدات المختلفة داخل الشبكة.[1]

[1]– سمير محمد عبد الازيز ،**اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و الاشرين** ،الاسكندرية ،المكتب العربي الحديث،2011،ص33

- **بنوك الجماعات:**

تشبه هذه البنوك الشركات القابضة، حيث تنشأ عدة بنوك أو شركات مالية تكون تابعة لها وتملك جزءًا كبيرًا من رأسمالها وتسيطر على سياستها وتوجهاتها. تتميز هذه البنوك بطابع احتكاري حيث تكون متكتلة داخل مجموعة واحدة.

- **البنوك الفردية:**

تُعتبر هذه المؤسسات الصغيرة مملوكة للأفراد والشركات الصغيرة، وعادة ما تكون محصورة في مناطق صغيرة. تتميز بتوجيه استثماراتها نحو أصول عالية المخاطر مثل القروض التجارية المعرضة للمخاطر، ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها على تحمل المخاطر المترتبة عن توجيه أموالها نحو قروض ذات أجال متوسطة أو طويلة بالرغم من صغر حجم مواردها.

- **البنوك المحلية:**

تُعرف هذه المؤسسات بأنشطتها المحدودة داخل منطقة جغرافية محددة، قد تكون محافظة أو ولاية أو حتى مدينة، وتخضع للقوانين المحلية فقط. يتمركز مقرها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر حجمها، مع تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المرتبطة بالبيئة المحلية المحيطة بها.[1]

[1]– أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك** ،المنصورة المكتبة الاصرية للنشر و التوزيع،2007،ص19

المبحث الثاني: الإصلاحات البنكية في الجزائر

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات التي عرفها

النظام المصرفي الجزائري شهد عدة إصلاحات على مر السنين بهدف تحسين أدائه وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي. من بين الإصلاحات الرئيسية التي عرفها النظام المصرفي الجزائري نذكر ما يلي: [1]

قامت الحكومة الجزائرية بجهود كبيرة لتحرير السوق المالية وتعزيز التنافسية في القطاع المصرفي. هذا شمل فتح الباب أمام مشاركة المؤسسات المالية الأجنبية في السوق المحلية وتشجيع استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة.

أُنشئت هيئات رقابية مستقلة لمراقبة وتنظيم النظام المصرفي والمالي، بهدف ضمان شفافية أكبر ومعالجة القضايا المالية بكفاءة. تعزيز الرقابة يعزز الثقة في النظام المصرفي ويحد من المخاطر المالية.

تبنى النظام المصرفي الجزائري التكنولوجيا المالية الحديثة وتشجيع الابتكار في الخدمات المصرفية والمالية، مثل الدفع الإلكتروني والتمويل الرقمي، وهذا يعزز الوصول إلى الخدمات المالية ويعزز النمو الاقتصادي.

اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات لتعزيز الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر هشاشة مثل الفقراء والمزارعين الصغار والمقيمين في المناطق الريفية.

---

[1]– كريم النشاشبى و آخرون : الجزائر :**تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق** **صندوق النقد الدولى** ،واشنطن ، .1998 ، ص78.

اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات لتعزيز الاستقرار المالي، بما في ذلك تعزيز رأس المال وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية الدولية.

المطلب الثاني : الإتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي في الجزائر[1]

تشهد الجزائر حاليًا تطورات حديثة في نظامها المصرفي، حيث تركز الجهود على عدة إتجاهات لتعزيز وتطوير هذا النظام.

أولاً، يركز النظام المصرفي على تبني التكنولوجيا المالية الحديثة، مثل الدفع الإلكتروني والتطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية، بهدف تيسير الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين تجربة العملاء.

ثانيًا، يُعزز النظام المصرفي جهوده في تعزيز الشمول المالي، من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وتحسين وصولهم إلى التمويل.

وثالثًا، يتعامل النظام المصرفي مع تحديات الأمن المصرفي ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب،

من خلال تعزيز الرقابة وتبني الأنظمة والتقنيات الحديثة للكشف والوقاية من هذه المخاطر. بالتركيز على هذه الإتجاهات، يسعى النظام المصرفي في الجزائر إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

---

[1]– محمد الفنيش : **القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة** ،ندوة منعقدة في أبو ظبى أبريل 2000 ، صندوق النقد العربى ، الصندوق الغربى للإنماء الإقتصادى و الإجتماعى 2000.ص89

المطلب الثالث: هيكلة النظام المصرفي في الجزائر

بعد الاستقلال المالي للجزائر، خضعت منظومتها المصرفية لعدة إصلاحات هيكلية. ظهرت مصارف مختلفة ذات أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني، وتنوعت في تقديم الخدمات.

الفرع الأول: البنك المركزي الجزائري

يُعد البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تأسست في الجزائر المستقلة، بموجب القانون رقم 188/62 الصادر في 18 ديسمبر 1862. يُعتبر البنك من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، وكان رأس ماله يُقدر بحوالي 81 مليون فرنك مملوك بالكامل للدولة. يُدار البنك من قبل محافظ يُعين بمرسوم رئاسي بناءً على اقتراح من وزير الاقتصاد، ويعاونه مدير عام يُعين أيضًا بمرسوم رئاسي بناءً على اقتراح المحافظ وموافقة الوزير المكلف بالمالية. يتألف مجلس الإدارة من عشرة إلى ثمانية عشر عضوًا من كبار المسؤولين والمختصين، ويُعينون بمرسوم رئاسي لمدة ثلاث سنوات.[1]

يمارس البنك المركزي وظائفه التقليدية في إصدار النقود القانونية، وتوجيه ومراقبة القروض للاقتصاد عبر إعادة الخصم وإدارة احتياطات الصرف، كما كان مكلفًا بمنح القروض المباشرة للقطاع الزراعي بصفة استثنائية وانتقالية. يتمتع البنك بحق حصري في إصدار النقود والإشراف على البنوك، ويقوم ببعض العمليات مع الأفراد في حالات الضرورة التي تقتضيها المصلحة.

أُسندت للبنك عدة مهام رئيسية تشمل احتكار إصدار النقود، الرقابة على البنوك والائتمان، وإعادة خصم السندات والأوراق التجارية لزيادة السيولة. إلا أن البنك لم يمارس هذه المهام لفترة

[1]– محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص 217

طويلة، حيث منحه قانون المالية لعام 1868 صلاحية كاملة لخدمة الخزينة العامة بمنحها تسبيقات، مما أدى إلى ظهور اختلافات نقدية تركت آثارًا سلبية على الاقتصاد الوطني.[1]

من الناحية القانونية والإدارية، يتمتع البنك المركزي الجزائري بشخصية معنوية واستقلال مالي، ومقره في الجزائر العاصمة، وله علاقات مع المؤسسات الأخرى ويُعرف بـ"بنك البنوك". يُخول له القانون فتح فروع في جميع أنحاء البلاد حسب الحاجة، مما يُظهر أن التنظيم القانوني للبنك يمنحه سلطات واسعة داخل الوطن، كما أُسندت له مهمة إصدار العملة الوطنية الجزائرية.

إلا أن إصلاحات عام 1801 أضعفت وظائف البنك المركزي الأساسية، وحولته إلى وسيلة لتنفيذ قرارات وزارة المالية، مما أثر على قدرته على توجيه القروض ومراقبة تداولها بكفاءة، وكذلك على معدلات الفائدة التي كانت محددة إداريًا، مما أثر سلبًا على الادخار وزيادة الاكتناز.[2]

---

[1]– علي بطاهر، الاصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض (20/90) ، رسالة ماجيستير غري منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 1994 ،ص58 .

[2]– مصدفة .ع، دور البنوك و الأسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجيستر غير منشورة، تخصص النقود والبنوك و المالية، جامعة تلمسان، 1002 ،ص 94.

الفرع الثاني: البنوك التجارية (بنوك الودائع)

✓ البنك الوطني الجزائري (BNA)

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب القانون رقم 66-109 الصادر في 18 جوان 1966، ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاعين الاشتراكي والزراعي. تم ضم جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة إليه، والتي تشمل:[1]

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1960.
- بنك باريس الوطني في جانفي 1969.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا.
- بنك باريس والبلاد المنخفضة (هولندا) في جوان 1969.
- مكتب معسكر للخصم.

كان الهدف من إنشاء البنك الوطني الجزائري، بالإضافة إلى عمله كبنك تجاري، دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي). نظراً للتعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، ألغت الدولة جميع تلك المؤسسات في عام 1969 ليبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، مما شكل نقطة تحول هامة للاقتصاد الوطني وساهم في إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية نحو استعادة السيادة الاقتصادية. [2]

---

[1]- د. محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2]- لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ،ص 20

✓ **القرض الشعبي الجزائري (CPA)**

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب القرار رقم 66/886، الصادر في 18 جوان 1960، برأس مال قدره 18 مليون دينار[1]. يُعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة اقتصادية عمومية تقع تحت وصاية وزارة المالية. نشأ البنك على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار، وتم دمج البنوك التالية فيه:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة.

بالإضافة إلى هذه البنوك، تم دمج ثلاثة بنوك أجنبية ابتداءً من عام 1960:

- شركة مرسيليا للإقراض في 1969.
- التعاونية الفرنسية للإقراض والبنوك في 1902.
- البنك المختلط الجزائري المصرفي.

يقع مقر القرض الشعبي الجزائري في الجزائر العاصمة، ويضم 121 وكالة مؤطرة من قبل 18 مجموعة، يعمل بها حوالي 8818 موظف موزعين على مختلف النشاطات.

[1]- انظر قانون رقم 66-366 الصادر في 1996/12/29 الجريدة الرسمية.

✓ **البنك الجزائري الخارجي (BEA)**

تأسس البنك الخارجي الجزائري بموجب المرسوم رقم 218/60 المؤرخ في 18 أكتوبر 1960،[1] ويعد مؤسسة وطنية ذات صبغة تجارية. جاء تأسيس البنك بعد إلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية، وذلك عبر دمج عدة بنوك هي:

- بنك كريدي ليوني في 12 أكتوبر 1960، والذي بدوره ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية.
- الشركة العامة.
- بنك البحر الأبيض المتوسط.
- بنك تسليف الشمال.
- البنك الصناعي للجزائر.
- بنك باركليز الفرنسي.

بلغ رأس مال البنك حوالي 21 مليون دينار في عام 1960، ويعد تأسيسه المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي. يقوم البنك الخارجي الجزائري بجميع الوظائف التقليدية التي تقوم بها بنوك الودائع، مثل منح القروض، ويتميز بتخصصه في تمويل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأخرى. يمارس البنك مهام البنوك التجارية، مما يمكنه من جمع الودائع الجارية وتأمين ودعم المصدرين الجزائريين.[2]

---

[1]- أنظر قانون 67-204 ،والمتعلق بانشاء البنك الخارجي الجزائري الصادر في 1967/10/01

[2]- د. طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 190.

يتضمن البنك قسمين رئيسيين: قسم الائتمان وقسم العمليات الأجنبية، حيث يضمن تمويل التجهيز، إضافة إلى المواضيع المتعلقة بالنفط والتعدين. يستقبل البنك ودائع الأفراد والمؤسسات، ويقوم بعمليات التمويل الداخلي والخارجي، حيث لعب دوراً كبيراً في تمويل قطاعات المحروقات مثل حقول حاسي مسعود، وحاسي الرمل، وكذلك أنابيب النفط والغاز ومصانع الإسمنت في الشلف والحجار. في المجال الخارجي، يساهم البنك في تمويل الاستيراد والتصدير والتجارة الخارجية، ويوفر الدعم المالي للمؤسسات الخارجية من خلال منح الاعتمادات لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، مما يجعله ممثلاً بارزاً للمؤسسات الوطنية في الخارج.[1]

يقع المقر الرئيسي للبنك في العاصمة الجزائر، ولديه 80 فرعاً. يبلغ رأس مال البنك الخارجي حالياً مليار دينار، بينما وصلت ميزانيته العمومية إلى حوالي 81 مليار دينار في نهاية عام 1998.

- ✓ **بنك التنمية المحلية :**

أنشئ البنك بموجب المرسوم رقم 85/65 الصادر في 1985 /04/30[2]، وهو أحدث البنوك في الجزائر، وانبثق عن القرض الشعبي الجزائري. يُقدر رأس ماله بحوالي نصف مليار دينار، ويُعد آخر بنك تجاري يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات. يقوم البنك بجميع العمليات التي تقوم بها بنوك الودائع، حيث يمول الاستثمارات المتمثلة أساساً في المقاولات العمومية ويساهم في تجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج التنموية الوطنية والقطاعية.

يمارس البنك جميع عمليات البنوك مثل الإقراض والصرف والخزينة، بما يتعلق بنشاطه في تسيير واستخدام موجوداته المالية. يخدم البنك بشكل رئيسي الهيئات العامة المحلية، ويوفر قروضاً

[1]– د. شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 61

[2]– 2 أنظر قانون رقم 40–40 الصادر في 1985/04/30

قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل، ويمول عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى تقديم خدمات للقطاع الخاص.

يمكن القول أن التعديلات المستمرة على النظام البنكي تشير إلى عدم استقراره، مما يستدعي إدخال إصلاحات عميقة لإعادة هوية النظام البنكي. ومن خلال بعض الأرقام، يمكن توضيح أهمية القروض الاقتصادية التي منحها الجهاز المصرفي، على رأسه البنك المركزي.

✓ البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR)

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 82-106 بتاريخ 1982/03/13[1]، وجاء تأسيسه نتيجة لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. يُعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكاً تجارياً متخصصاً في تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وجميع الأنشطة المرتبطة أو المكملة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الريف والمهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف.[2]

البنك متخصص في تمويل القطاع الزراعي والأنشطة المتعلقة بالريف، وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي. يتميز بنك الفلاحة بأنه بنك ودائع، يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص طبيعي أو اعتباري، ويقدم القروض بآجال مختلفة. كما يُعتبر بنك تنمية يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال الثابت.[3]

---

[1]- د. محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2]- طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[3]- د. شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 62.

خلاصة الفصل

البنوك التجارية تمثل أساساً حيوياً في البنية المالية العالمية، حيث تقوم بتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات. فهي تلعب دوراً مركزياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي، من خلال توفير التمويل وإدارة المخاطر وتقديم الخدمات المالية المتنوعة. كما تسهم البنوك التجارية في تعزيز الثقة في النظام المالي، وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يسهم في بناء اقتصادات قوية ومستدامة. ومن خلال تقديمها للحلول المالية المبتكرة والموثوقة، تساهم البنوك التجارية في تحسين جودة حياة الأفراد وتحقيق أهدافهم المالية والمهنية.

الفصل الثاني: دو البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

في العديد من الاقتصادات، تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وخلق الفرص الوظيفية. ومع ذلك، قد تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة في الحصول على التمويل الضروري لتطوير أعمالها وتحقيق نمو مستدام. في هذا السياق، تأتي دور البنوك التجارية لتلبية احتياجات التمويل لهذه المؤسسات.

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية مهما لعدة أسباب. أولاً، فإن البنوك تمتلك الخبرة والتخصص في تقييم المخاطر المالية وإدارتها، مما يسمح لها بتقديم حلول تمويلية ملائمة لاحتياجات كل مؤسسة. ثانياً، تعمل البنوك على توفير مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل القروض التجارية، وخطوط الائتمان، وبرامج التمويل المباشر. وأخيراً، تلعب البنوك دوراً مهماً في تقديم الدعم والمشورة لهذه المؤسسات، حيث تقدم استشارات مالية وإرشادات حول كيفية إدارة الأموال بكفاءة وتحقيق النمو المستدام.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقًا لقانون 12 أبريل 2011 يتعلق باستخدام معايير عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول بالإضافة إلى معيار الاستقلالية. وقد ميز الاتحاد الأوروبي بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[1]

المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من 250 شخصًا أو يكون رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا يتجاوز 43 مليون يورو.

المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي توظف أقل من 50 شخصًا، أو يكون رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 10 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا يتجاوز 10 مليون يورو.

المؤسسة المصغرة: هي المؤسسات التي تضم أقل من 10 أشخاص عملاً ورقم أعمالها السنوي أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى 2 مليون يورو.

[1] آسيا طاهرة، نادية سدراتي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية وتطوير الاستثمار، مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة ليسانس في اقتصاد وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012 ، ص 12-13.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر أهمية المؤسسات الغيرة والمتوسطة من خلال المستويات التالية:

- **على مستوى الفرد (صاحب المؤسس):**

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد تظهر من خلال النقاط التالية:[1]

- تشجع هذه المؤسسات أصحابها على إثبات أنفسهم، حيث يشعر صاحب المؤسسة الصغيرة بالنجاح الشخصي والمجتمعي، وبأنه قادر على تحقيق التقدم والنمو لنفسه ولمجتمعه. بالإضافة إلى ذلك، يمنحها هذا النجاح دخلاً ذاتياً يعتمد عليه.
- توفر المؤسسة الصغيرة لصاحبها فرصة لاستغلال مهاراته وقدراته الفنية والعملية والعلمية في خدمة المؤسسة، مما يمكنه من تطوير العمل وتحقيق نجاح مستدام.

- **على المستوى الاجتماعي :**

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاجتماعي تظهر في النقاط التالية:

– تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال : تسهم هذه المؤسسات في خلق قيم لدى الأفراد، حيث تعمل على تعزيز الانتماء في أداء العمل بشكل يشبه النسق الأسري المتكامل. يمكن للمؤسسات الصغيرة، وخاصة تلك الحرفية أو التقليدية، تحقيق هذا النسق المتكامل على مستوى الأقاليم المختلفة، مما يؤدي إلى تطور وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع القيم المجتمعية.

[1]–دحماني زهير، الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010 ،ص57

- مساهمة في حل مشكلة البطالة ومحاربة السلوكيات غير السوية اجتماعياً : تُعَد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر قطاعات العمالة في مختلف المجتمعات، كما أنها تساهم في محاربة السلوكيات غير السوية. فهي تجذب الفئات التي تعاني من عدم توفر فرص العمل، وبذلك تقلل من ظاهرة البطالة وتحد من السلوكيات السلبية، مما يسهم في الحفاظ على موارد البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

- المساهمة في الاستقرار الاجتماعي والسياسي: تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرص للفئات الهامشية في المجتمع لتكون قوى فاعلة، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة تسهم في العملية الإنتاجية وتحد من التوترات بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

- تحقيق التوازن الإقليمي: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المجتمع، وتحقيق التوازن الإقليمي من خلال دعم النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة.

- إعداد العمالة الماهرة وتوفير فرص العمل للمرأة [1]: توفر هذه المؤسسات فرص عمل للمرأة وتسهم في تطوير مهاراتها، سواء من خلال المشاريع المنزلية أو التي تتوافق مع قدراتها ومؤهلاتها، مما يساهم في تحقيق التنمية والاستقرار الاجتماعي.

- **على المستوى الاقتصادي**

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية تظهر من خلال النقاط التالية:[2]

[1]-رابح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 75.

[2]-جيلالي بوشرف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014، ص 178.

- تنويع مصادر الدخل وتخفيف التقلبات الاقتصادية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصادر واحدة، مما يقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية. كما تساهم في زيادة معدلات النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية واستخدام الموارد المحلية بكفاءة.

- تغطية جميع القطاعات الاقتصادية: تمتد أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة، مثل الصناعة، والتجارة، والزراعة، والمقاولات، مما يسهم في تحقيق تنوع اقتصادي شامل.

- رفع كفاءة استخدام الموارد النادرة: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين كفاءة استخدام الموارد في الدول النامية، مما يقلل من التكاليف ويعزز التنافسية.

- تنمية الصادرات: تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الصادرات، حيث تشير الدراسات إلى أنها تسهم بنسبة كبيرة في الصادرات العالمية للموارد المصنعة.

- زيادة مستوى الادخار والاستثمار: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز مستويات الادخار والاستثمار من خلال جمع رؤوس الأموال من الأفراد.

- استخدام الموارد المحلية وتقليل الاستيراد: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاعتماد على الموارد المحلية، مما يقلل من الاستيراد ويعزز الاستقلال الاقتصادي.

- ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات عائد مرتفعة مقارنة بالشركات الكبيرة، مما يجذب المستثمرين.

- توفير سلع وخدمات للاستهلاك النهائي بتكلفة منخفضة: تسهل هذه المؤسسات توزيع منتجاتها بشكل سهل وفعال، مما يقلل من تكاليف التخزين ويساهم في توفير السلع والخدمات للمستهلك بأسعار معقولة.

- **على المستوى السياسي والثقافي**

بالإضافة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي، تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدوار مهمة في المجال السياسي والثقافي كما يلي:[1]

– تقليل التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية: عبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن للدول تقليل تبعيتها الاقتصادية للدول الأجنبية واستغلال الموارد الداخلية بشكل أفضل، مما يسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والتقني.

– استغلال طاقات الشباب في التنمية: تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة فعّالة لاستغلال طاقات الشباب في دفع عجلة التنمية، مما يساهم في منع هدر هذه الطاقات وتفادي هجرتها.

– الحفاظ على التراث الثقافي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في المحافظة على التراث الثقافي والهوية الوطنية، وذلك من خلال دعم المشاريع والأنشطة الثقافية والفنية التي تعكس التراث الثقافي للدولة.

– تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاستيراد: تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي وكفاية الغذاء من خلال تطوير القطاع الزراعي وتوفير السلع الغذائية المحلية، مما يقلل من الاعتماد على الاستيراد ويعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي.

[1]–رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014، ص105

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من بين خصائص المؤسسات، يمكن التعرف على ما يلي:[1]

- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية تسهل عليها البقاء والتكيف مع احتياجات السوق.
- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقابلية النمو السريع، حيث لا تظل ثابتة في هيئتها وتتميز بالتطور.
- يتسم حجم رأس المال اللازم لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخفاض.
- تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمخاطر منخفضة نسبيًا.
- يمتلك هذا النوع من المؤسسات قدرة على الاستجابة بسرعة لتغيرات السوق والبيئة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفضل سرعة انتشار المعلومات وتوافرها بينها.
- دقة الإنتاج والتخصص تساهم في اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي، مما يرفع مستوى الإنتاجية ويقلل من تكلفة الإنتاج.
- تتمتع هذه المؤسسات بقدرة على الاستجابة للخصوصيات المحلية والإقليمية، مما يسمح لها بتعديل نشاطها وفقًا لظروف الإنتاج والبيئة المحيطة بها.
- صغر حجم وقلة تخصص الأنشطة تعزز المرونة والتكيف مع التحولات الاقتصادية، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، ويمكن أن تتجاوز الحدود الوطنية في ظل التفتح الاقتصادي العالمي.

[1]–أيمن علي عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة _مدخل بيني مقارن"، ط3، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007 ، ص38.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأهداف، منها:[1]

- تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال تقديم أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية جديدة لم تكن متاحة من قبل.
- إحياء الأنشطة التي تم التخلي عنها لأسباب مختلفة.
- خلق فرص عمل جديدة مباشرة لمؤسسيها ومستخدميها، سواء من خلال توظيفهم مباشرة أو عن طريق إيجاد فرص عمل للآخرين، مما يساهم في الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع في مجال العمل.
- استرداد الحلقات الإنتاجية غير الربحية أو غير الهامة التي تم التخلي عنها من قبل المؤسسات الكبيرة، من أجل استثمار طاقاتها في النشاط الأصلي.
- توفير مصدر دخل لمؤسسيها وموظفيها، وتعزيز العائد المالي للدولة من خلال الضرائب والاقتطاعات المختلفة.
- تمثل وسيلة للدمج للقطاع غير المنظم والعائلي في الاقتصاد.
- تعتبر أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يسهم في تعزيز الثروة المحلية ودعم التنمية المحلية.
- تمكين فئات متعددة من المجتمع الذين لديهم أفكار استثمارية جيدة ولكن ليس لديهم القدرة المالية والإدارية لتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع حقيقية.
- يظهر من الدراسات أنه يمكن، من خلال التخلي عن أنشطة اقتصادية كبرى، استعادة وتأسيس مؤسسات صغيرة جديدة بنجاح.

---

[1]–نائف برنوطي سعاد، "إدارة الأعمال الصغيرة _أبعاد للريادة"، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2005،ص52_56

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من تواجد المؤسسات الصغيرة في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعية والتجارية والعقارية والخدماتية، إلا أن تواجدها يكون أكثر انتشارًا في بعض القطاعات أكثر من غيرها، نظرًا لجاذبيتها لهذا النوع من الأعمال. تتنوع المؤسسات الصغيرة في أشكالها وتصنيفها وفقًا لعدة معايير مختلفة، حيث يُقسم بعض الأشخاص المشروعات الصغيرة إلى مجموعات تالية:[1]

- ✓ **على أساس توجهها:**

تُصنَّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:[2]

المؤسسات العائلية: تقوم في معظم الأحيان في المنزل، وتعتمد على العمل العائلي والمساهمة من أفراد الأسرة. تُنتج منتجات تقليدية بكميات محدودة للسوق.

المؤسسات التقليدية: تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتجات تقليدية أو نصف مصنعة، وقد تعتمد أحيانًا على العمالة الأجيرة. تتميز بالاستقلالية عن المنزل بمكان مستقل، وتعتمد بشكل كبير على رأس المال البشري والتكنولوجيا ذات المستوى المنخفض.

المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: تتميز بتطبيق فنون الإنتاج الحديثة واستخدام رأس المال الثابت بشكل أكبر. تتميز بتنظيم العمل المنظم والمنتجات المصنعة وفقًا لمقاييس صناعية حديثة.

---

[1]–غزيباون علي، أساليب تنمية القد ارت التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر،2010ص 80

[2]–نصر الدين بن نذير، الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ،ص24

يتباين تطبيق التكنولوجيا بين المؤسسات المتوسطة وشبه المتطورة والمتطورة بحسب طبيعة النشاط.[1]

✓ **على أساس طبيعة الإنتاج:**

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للمعايير التالية:

مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: تتمثل نشاطات هذه المؤسسات في تصنيع المنتجات الغذائية وتحويل المواد الفلاحية، إلى جانب صناعة المنتجات الجلدية والأحذية والمنسوجات، بالإضافة إلى منتجات الورق والخشب ومشتقاته. تركز هذه المؤسسات على هذه المنتجات بسبب الخصائص التقنية البسيطة واعتمادها على المواد الأولية المتاحة واليد العاملة الكثيفة.[2]

مؤسسات إنتاج السلع الوسطى: تركز هذه المؤسسات على تحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية، إلى جانب صناعة مواد البناء وتشغيل المحاجر والمناجم. يعود التركيز على هذه الصناعات إلى الطلب المحلي القوي على منتجاتها، خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

مؤسسات إنتاج سلع التجميد: تتميز هذه المؤسسات بحاجتها إلى معدات ضخمة ذات تكنولوجيا عالية ورأس مال كبير، مما يجعلها غير مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نشاطاتها تشمل تركيب وتصنيع بعض التجهيزات في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة من البلدان النامية.

✓ **أساس تنظيم العمل:**

يمكن تصنيف وحدات الإنتاج وفقًا لأسلوب تنظيم العمل إلى نوعين رئيسيين:[3]

---

[1]–نوارة ناصر حسن، مر جع سبق ذكره، ص57

[2]–المرجع نفسه، ص 57

[3]–المرجع نفسه، ص 57

المؤسسات غير المصنعية: تجمع هذه المؤسسات بين النظام العائلي والنظام الحرفي، حيث يمثل الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل لتنظيم العمل. وعلى الرغم من ذلك، يحتفظ هذا النوع من الإنتاج بأهميته في الاقتصادات الحديثة. أما الإنتاج الحرفي، فيشمل نشاط الحرفي الذي يعمل بشكل فردي أو بمساعدة عدد قليل من المساعدين، ويظل هذا النشاط يعتمد على العمل اليدوي لإنتاج السلع والمنتجات وفقًا لاحتياجات الزبائن.

مؤسسات المصانع: يشمل هذا النوع المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ويتميز بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى استخدام أساليب حديثة في التسيير. كما تختلف طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها بين هذا النوع والأنواع السابقة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن إضافة نوعين إضافيين:[1]

– مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية: وتقدم لعملائها خدمات مثل الاستشارات الطبية أو الهندسية أو الإدارية، وما إلى ذلك.

– مؤسسات الصغيرة والمتوسطة التجارية: وتقوم بشراء السلع وتعبئتها وتغليفها ثم بيعها بهدف الحصول على الربح.

[1]–مشري محمد، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011 ، ص14

- **حسب القانون التجاري:**

يمكننا أيضًا تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادًا إلى الشكل القانوني الذي تنتمي إليه:[1]

* التعاونيات: تعتبر الجمعيات التعاونية مشاريع اختيارية تأسست من قبل مجموعة من الأفراد بهدف تلبية احتياجاتهم من الخدمات والسلع بتكلفة منخفضة.

المؤسسات العامة: تابعة للقطاع العام وتتمتع بامتيازات مالية ومادية كبيرة، وتستفيد من تسهيلات واعفاءات متنوعة، وتحتوي على جهاز رقابة.

* المؤسسات الخاصة: تخضع للقانون الخاص وتنقسم إلى نوعين رئيسيين:

– المؤسسات الفردية: يكون الملكية فيها لشخص واحد يدير كل الأعمال، وتتميز بإجراءات تأسيس بسيطة وحرية في اتخاذ القرارات.[2]

– مؤسسات الشراكة: تتألف من شراكة بين شخصين أو أكثر، حيث يساهم كل واحد منهم بمبلغ مالي أو بالعمل. تنقسم إلى شركات أشخاص وشركات تضامن وشركات محاصة [3]

– شركات الأموال: تشبه شركات المساهمة، ولكن رأس المال فيها يكون موزعًا على شكل أسهم يمكن لكل شريك تحديد قيمتها. [4]

---

[1]–شوقي ناجي جواد، كاسر نصر الدين منصور، إدارة مشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، الأردن ،2000 ،ص32

[2]–شوقي ناجي، كاسر ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص32

[3]–سعاد نايف برطوني، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008 ،ص125

[4]–سعاد نايف برطوني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

يعتمد اختيار الشكل القانوني للمؤسسة على متطلبات العمل وظروف السوق المحلية والتفضيلات الشخصية لأصحاب العمل.

المبحث الثاني: طرق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: ماهية التمويل

هو عملية متعلقة بالنشاط المالي، تتضمن أنشطة الاستثمار أو شراء الأصول أو توفير الأموال لأغراض مختلفة. الهدف الرئيسي للتمويل هو مساعدة الشركات أو الأفراد على تحقيق أهدافهم من خلال توفير الرؤوس الأموال الإضافية.[1]

تعرف أيضًا بأسماء مختلفة، وتتألف من مجموعة من الحقائق والمعرفة العلمية والنظريات التي تختلف اعتمادًا على مصادر الأموال المتنوعة وكيفية استخدامها من قبل مختلف أصحاب الفروق في المجتمع، مثل الأفراد والشركات والحكومات. ومن خلال التحليل، يمكن تقسيم التمويل إلى:[2]

أ. التمويل الشخصي:

يتعلق التمويل الشخصي بكيفية توزيع الأفراد لدخولهم بين الاستهلاك والاستثمار، وكذلك بكيفية اختيارهم لفرص الاستثمار المتاحة لهم، وكيفية الحصول على المال اللازم لزيادة استهلاكهم واستثماراتهم.

ب. تمويل المؤسسات:

يتمثل التمويل في المؤسسات في تخصيص الموارد المالية بين النفقات المختلفة والاستثمارات، وكذلك في كيفية الحصول على الموارد المالية الضرورية لتمويل الاحتياجات المالية.

---

[1]–حمد شفيق، حسن طيب، محمد إبراهيم عبدات، اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط3 ، ، 1997،ص8

[2]–بد الرحمان دعالة، التمويل الاداري، دار المريخ للنشر والتوزيع، جزء ثاني، الرياض، 1993 ،ص21.

ج. التمويل في القطاع العام:

يعرف التمويل في القطاع العام كالعلم الذي يدرس النفقات العامة ويوجهها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك ثلاث طرق رئيسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التمويل الذاتي: يعتبر من بين أهم مصادر التمويل الداخلية التي تسهم في نمو وتطوير المؤسسة، حيث يمكنه تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة دون الحاجة للجوء إلى مصادر خارجية.

التمويل الثنائي: يتمثل في تشكيل تركيبة مالية تضمن:[1]

- المساهمة الشخصية من المستثمر الشاب.
- قرض بدون فائدة مقدم من وكالة معينة.

وفي الجدول التالي يبين مستويات التمويل الثنائي:

1 الجدول رقم 01: مستويات التمويل الثنائي

نوع التمويل	التمويل الثنائي (Financement Mixte)	
المستوى	المساهمة الشخصية (Apport personnel)	القرض بدون فائدة (Prêt rémunéré non)
ا المستوى	أقل أو يساوي 5000000 دج	29%

[1]– شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010 ،ص02

المستوى II	ما بين 5000001 دج و 10000000	28%

المصدر: شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010 ،ص02

التمويل الثلاثي: يتكون من:

- المساهمة الشخصية للمستثمر الشاب.
- قرض بدون فائدة.
- قرض بنكي.

نوع التمويل	**التمويل الثلاثي (Financement triangulaire)**		
المستوى	**المساهمة الشخصية (Apport personnel)**	**القرض بدون فائدة (Pret non rémunérè)**	**القرض البنكي (Pret Bancaire)**
المستوى I	أقل أو يساوي 5000000 دج	70%	29%
المستوى II	ما بين 5000001 دج و 10000000 دج	70%	28%

المصدر: المرجع السابق، 2010 ،ص02

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعروفة اختصارًا بـ SMEs) تشكل قطاعًا استراتيجيًا بالنسبة للبنوك التجارية لعدة أسباب:[1]

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في العديد من الدول. تشكل هذه المؤسسات نسبة كبيرة من الشركات في الاقتصاد، مما يعني أن تحقيق نجاحها واستمراريتها يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام.

يعتبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استثمارًا في المستقبل، حيث يمكن أن تنمو هذه الشركات وتصبح أكبر وأكثر رواجًا في المستقبل. وبما أن البنوك تسعى دائمًا لتحقيق علاقات طويلة الأمد مع العملاء، فإن دعم هذه الشركات في مراحلها المبكرة يمكن أن يؤدي إلى علاقات تجارية مزدهرة على المدى الطويل.

غالبًا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر حرية ومرونة في التعامل مع التحديات والابتكار في منتجاتها وخدماتها. تعتبر البنوك التجارية شركاء مثاليين لهذه الشركات، حيث يمكنها تقديم الدعم المالي والمشورة المالية لمساعدتها على تحقيق النمو والنجاح.

من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن للبنوك التجارية تعزيز الاقتصاد المحلي وتعزيز العلاقات الاقتصادية المحلية. تعتبر هذه الشركات غالبًا جزءًا من مجتمعاتها المحلية، مما يعني أن نجاحها يمكن أن يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

---

[1]– سلوس عبد الكريم، صديقي أحمد، مساهمة وكالةanse jفي انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار خلال الفترة 2010–2019 ، مجلة الاقتصاد وإدارة المعرفة، المجلد 04 ،العدد02 ،جامعة درابة أدرار، الجزائر، ص177

خلاصة

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد حجر الزاوية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي على المستوى المحلي والعالمي. فبوصفها مزودًا رئيسيًا للخدمات المالية، تقوم البنوك بتوفير التمويل الضروري لهذه المؤسسات لتمكينها من تحقيق أهدافها التجارية وتنفيذ مشاريعها. كما تقدم البنوك الدعم الفني والاستشارات المالية للمساعدة في تحليل الاحتياجات المالية واختيار أفضل الحلول التمويلية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم البنوك في تعزيز الابتكار والنمو لدى هذه المؤسسات من خلال توفير الدعم التقني والتكنولوجي وتشجيع التوسع والتطور. وبذلك، تلعب البنوك دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق بيئة أكثر استدامة للأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك التنمية الريفية – بالسواقي ولاية المدية

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك التنمية الريفية –بالسواقي ولاية المدية

تمهيد

لمعرفة أهمية البنوك التجارية في الجزائر وتقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية بشكل عام، يجب علينا تقييم أدائها في تمويل هذه المؤسسات. وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السواقي – لتطبيق منهج وأهداف الدراسة والوصول إلى نتائج ومقترحات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلاً.

وبما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يُعتبر من أهم وأشهر البنوك التجارية الجزائرية في جميع الولايات، ونظراً لدور هذه المؤسسة الكبير وأهميتها في الاقتصاد، سنحاول في هذا الفصل دراسة وتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السواقي – من خلال مبحثين بالإضافة إلى دراسة حالة منح قرض في المبحث الثالث.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة السواقي.

المبحث الثالث: دراسة قرض استثماري.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يُعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك الجزائرية البارزة على المستويين الداخلي والخارجي. بناءً على ذلك، سنسعى في هذا المبحث إلى تقديم دراسة شاملة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال استعراض نشأته، وتطوراته، والتعرف على مختلف مهامه ووظائفه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك التنمية الريفية –بالسواقي ولاية المدية

سنناقش في هذا المطلب تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أبرز مهامه.

1-1-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية تركز عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة عن حاجة الجمهور والأعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها للآخرين الذين يحتاجون إلى التمويل. يتمحور نشاط البنك بشكل خاص حول تنمية القطاع الفلاحي، لكنه يمتد ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية.[1]

1-2- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العام. ومع بداية التسوية الاقتصادية في عام 1988، أُكمل تأسيس البنك بالقانون 01/88 الذي حدد نهائياً بتاريخ 12 يناير 1988 طرق العمل وإجراءات التمويل، مما فتح الباب لتحويل البنك إلى شركة ذات أسهم، وسُجل هذا التحويل بعقد أصلي بتاريخ 19 فبراير 1989 لدى مكتب التوثيق في الجزائر العاصمة.

في البداية، كان البنك مكونًا من 140 وكالة مُتنازَل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، وأصبح اليوم يضم أكثر من 39 مديرية و300 وكالة موزعة على المستوى الوطني. يشغل بنك

[1]-وثائق من طرف البنك.

الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 موظف نظراً لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية. يسعى البنك، كغيره من البنوك، إلى توسيع مجالات نشاطه وتدخّلاته في المجال المالي، وهو الآن في طريقه لمواجهة سوق تتميز بالمنافسة القوية من خلال 300 وكالة عبر التراب الوطني. من بين هذه المديريات، نجد المديرية الجهوية لولاية المدية.

1-3-مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل تطورية ليصل إلى مستواه الحالي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

من 1982 إلى 1990:

خلال السنوات الثمانية الأولى، كان هدف البنك الأساسي هو فرض وجوده في المناطق الريفية عن طريق فتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية. ومع مرور الزمن، اكتسب البنك سمعة وكفاءة في تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

من 1991 إلى 1999:

مع صدور القانون 10/90 الذي أنهى فترة تخصص البنوك، توسعت آفاق بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، دون التخلي عن القطاع الفلاحي الذي تربطه به علاقات مميزة في المجال التقني. كانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا المعلومات عام 1991، وتطبيق نظام SWIFT لعمليات التجارة الخارجية. وتم تطوير برمجيات لإدارة العمليات البنكية مثل تسيير القروض وعمليات الصندوق والودائع. خلال هذه الفترة، تم تشغيل بطاقة السحب والتسديد BADR، وإدخال عملية الفحص السلكي (Télétraitement)، وفي عام 1998 تم تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

من 2000 إلى اليوم:

تميزت هذه الفترة بضرورة التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردودها يتماشيان مع قواعد اقتصاد السوق في مجال التمويل الاقتصادي. رفع البنك حجم القروض لصالح المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس الوقت حسن مستوى خدماته للقطاع الفلاحي بهدف مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة. وضع البنك برنامجًا خماسيًا يركز على تحديث البنك وتحسين الخدمات، بالإضافة إلى تطهير الميدان المالي والمحاسبي.[1]

تم تعميم نظام الشبكة المحلية وإعادة تنظيم برنامج (SYBU) كزبون مقدم للخدمة، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض. كما تم إنشاء تطبيق آلي خاص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي. يُعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول بنك جزائري يطبق مبدأ "البنك الجالس" مع خدمات مخصصة، حيث أدخل بالكامل نظم المعلومات الآلية على كل شبكة بفضل برمجيات خاصة صُممت من قبل مهندسي البنك. يقوم البنك بعمليات بنكية في الوقت الحقيقي وعن بُعد، ويُرتب القروض الوثائقية في زمن قياسي لا يتجاوز 24 ساعة، كما يمتلك إمكانية فحص حسابات الزبائن الشخصية عن بُعد.

في عام 2018، أطلق بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروضًا إسلامية تتضمن القروض الاستثمارية وفق صيغة المرابحة وبيع السلم، بالإضافة إلى الإجارة (leasing) الموجهة خصيصًا للمكننة ومنتجات أخرى كالقرض الرفيق.

المبادئ والأسس التي يقوم عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس لضمان أداء مهامه بأفضل شكل، وهي كما يلي:

[1]–وثائق من طرف البنك.

1. مبدأ الاستقلال:

يهتم البنك بعملائه ويحرص على استقبالهم بشكل لائق، كما يسعى لتقديم الخدمات المطلوبة والمعلومات الصحيحة والدقيقة لهم ليكونوا على علم بالتطورات الاقتصادية. هذا يضمن استقلالية البنك عن الحكومة والجهات الخارجية.

2. مبدأ القرض والمخاطرة:

باعتبار البنك مؤتمنًا على أموال المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو ملزم بإعادة الحقوق إلى أصحابها وفقًا للمنطق والقانون. يحرص البنك على تقديم الضمانات اللازمة لحماية أموال المودعين، مما يعزز الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه.[1]

مبدأ السيولة:

يتعامل البنك مع أموال المودعين على أساس جاهزية تلبية طلباتهم في سحب ودائعهم عند الحاجة. هذا يتطلب من البنك توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من قبل العملاء.

مبدأ الخزينة:

يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال في خزائنه لتغطية الحسابات ومعاملات العملاء. أي فائض يتم تحويله إلى البنك المركزي لضمان استقرار النظام المالي.

مبدأ الأمن:

[1]–وثائق من طرف البنك.

يلجأ المواطنون إلى البنك لحفظ أموالهم وتسهيل معاملاتهم التجارية لتجنب المخاطر مثل السرقة. يعتبر البنك جهازًا أمنياً ملزماً بالمراقبة الصارمة لضمان سلامة أموال العملاء وحمايتهم من المخاطر المحتملة.

موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقًا للمادة 25 من المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من:[1]

- رأس المال الأساسي والاحتياطات.
- الودائع الفردية والودائع المحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور.
- الأموال المتاحة التي تأتمنه عليها الهيئات العمومية المتعلقة بالهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية.
- القروض التي يمكن الحصول عليها بواسطة المستندات المالية وغيرها من السندات.
- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات البنكية الأخرى، وخاصة من البنك المركزي الجزائري.
- جميع العائدات والوسائل المالية الأخرى الناتجة عن أعماله.

[1]-وثائق من طرف البنك.

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة واسعة من الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني، والتي تُشرف عليها فروع ولائية. يشرف على البنك في قمة الهرم رئيس مدير عام يعاونه نائبان يشكلان الهيئة العليا في البنك.

عمل الوكالات والفروع محدود فيما يتعلق بقرارات منح القروض، حيث يُخوَّل للوكالات منح القروض إذا كانت قيمتها لا تتجاوز القيمة المحددة من الإدارة العامة. وإذا تجاوزت قيمة طلب القرض هذا الحد، يُحوَّل الملف إلى الفرع المشرف عليه، الذي له حدود أعلى محددة أيضًا. يمكن ملاحظة نوعين من التنظيم في البنك:

1. التنظيم اللامركزي:

يتضمن الفروع والوكالات البنكية، بالإضافة إلى المكاتب الدائمة والمكاتب المؤقتة.

2. التنظيم المركزي:

يتضمن مديريات القرض مثل مديرية التمويل الفلاحي ومديرية تمويل النشاطات الخاصة، ويضم أيضًا مديريات إدارية مثل مديرية التفتيش العام والمراجعة، ومديرية الخزينة والشؤون المالية، ومديرية الشؤون القانونية.

الهياكل القاعدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يرتكز البنك على ثلاث هياكل قاعدية وهي:[1]

[1]–وثائق من طرف البنك.

1. المديرية العامة:

هي هيئة إدارية مركزية متوزعة على التراب الوطني، تتكون من مجلس إدارة يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية. من مهامها مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية، ومراقبة استخدام القروض، وتحليل تقارير الوكالات. تشمل أقسامها قسم الاستغلال والنشاط التجاري، قسم القروض، إضافة إلى قسم المديونية القانونية والمفتشية العامة.

2. المديرية الجهوية:

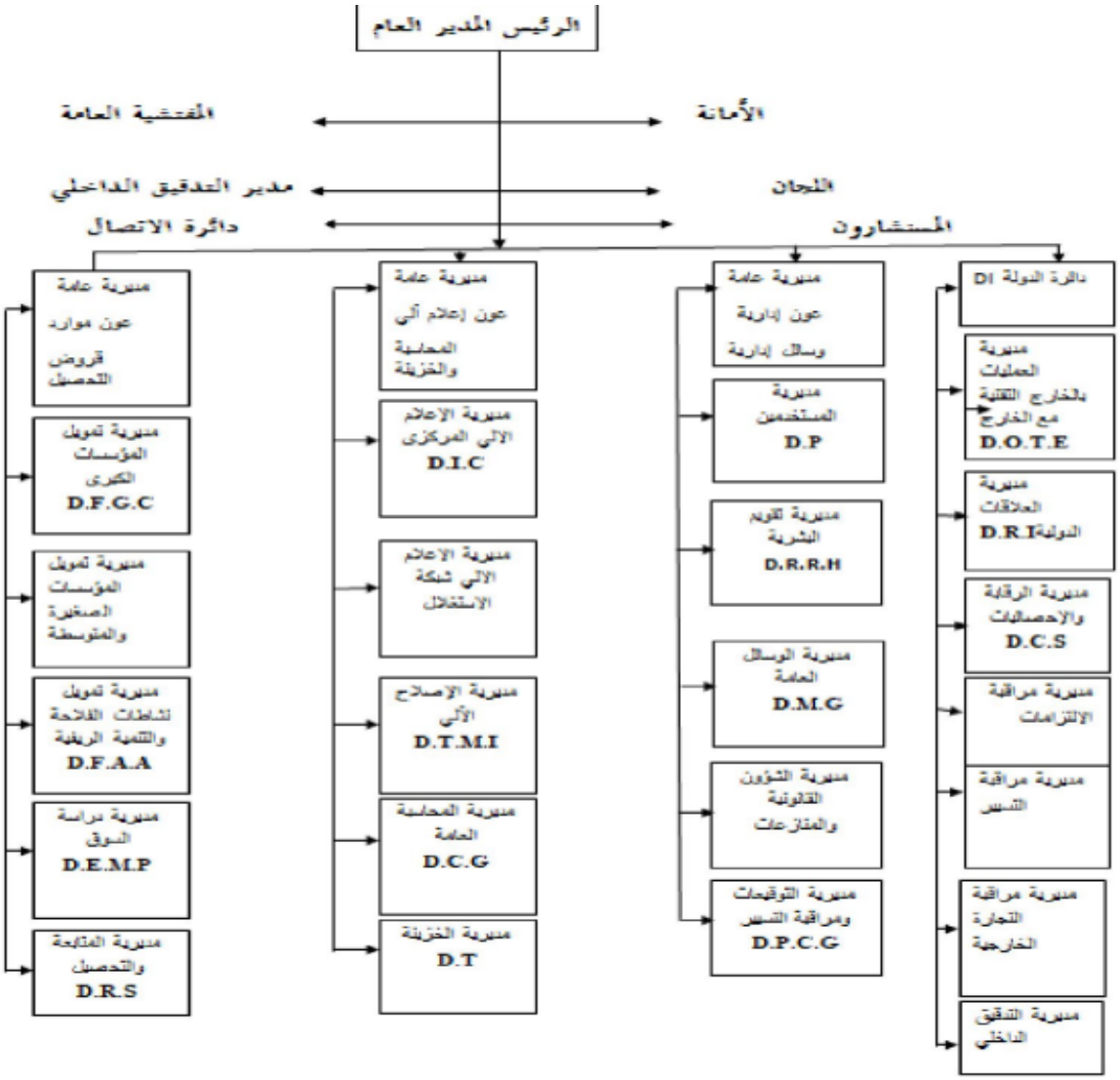
هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة تقوم بمراقبة سير وعمل الوكالات التابعة لها. تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها. تتكون من المدير والسكرتيرات، إضافة إلى خلية المراقبة، وخلية التكوين، وخلية تسوية النزاعات، وتشمل أيضًا نيابة مديرية الشؤون الإدارية، ونيابة مديرية القروض والاستغلال.

3. الوكالات:

هي هيئات تابعة للمديرية الجهوية، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث يتم من خلالها الاتصال بالزبائن. لكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها. الوكالة التي سيتم الحديث عنها بالتفصيل في المبحث الموالي هي وكالة السواقي، والتي تحمل الرقم 857.

الشكل 01 : يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الفلاحية مديرية –المدية –[1]

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من البنك



بعد التعرف العام على بنك الفالحة والتنمية الريفية، سنناقش الآن وكالة السواقي "857" التي تمثل موضوع تربصنا التطبيقي. في هذا المبحث، سنقدم تاريخ تأسيس الوكالة وأهميتها، بالإضافة إلى استعراض مهامها وتحديد مختلف الأقسام التابعة لها، بالإضافة إلى الاطلاع على استراتيجيات تطوير الودائع التي تعتمدها الوكالة.

المطلب الأول: نشأة الوكالة ومهامها

سنتناول تاريخ تأسيس الوكالة ونسلط الضوء على أهم مهامها.

1. تاريخ تأسيس الوكالة "الجهوية للسواقي 857"

جاء في إطار توسيع نشاطات بنك الفالحة والتنمية الريفية، نتيجة للطلب المتزايد على الخدمات الفلاحية والاستثمارية في ولاية المدية. وقد صدر قرار بتأسيس الوكالة وفقًا للقانون رقم 14-09 الذي نص على التقسيم الإداري الإقليمي للبلاد، والذي يضمن وجود 68 بلدية حسب المادة 14 من القانون نفسه. تعتبر ولاية المدية من الولايات الفلاحية الرئيسية، ولذلك كان لزامًا فتح وكالة السواقي بها لتلبية احتياجات القطاع الفلاحي.

2. نشأة الوكالة "الجهوية للسواقي 857"

تعتبر وكالة السواقي "857" وحدة من الوحدات الأساسية لبنك الفالحة والتنمية الريفية، حيث تأسست لتلبية احتياجات القطاع الفلاحي والريفي. تشمل مهامها تقديم الخدمات المالية والاستشارية للمزارعين والفلاحين في المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمارات الفلاحية وتطوير القطاع الزراعي. وتعمل الوكالة على تنفيذ سياسات الحكومة المحلية المتعلقة بتنمية القطاع الفلاحي وتحسين الظروف المعيشية في الريف.[1]

[1]-وثائق من طرف البنك.

بدأت الوكالة نشاطها في 24 جوان 2020، ويقع مقرها الرئيسي في حي 05 جويلية بالسواقي بولاية المدية، حيث يبلغ مساحتها حوالي 390 متر مربع.

هكذا تمثل وكالة السواقي "857" جهدًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد الفلاحي وتحسين الحياة في الريف من خلال تقديم الخدمات المالية والاستشارات اللازمة للمزارعين والفلاحين في المنطقة.

مهام الوكالة الجهوية للسواقي 857:

تضمّ الوكالة مجموعة من المهام التي تسعى جاهدة لتنفيذها بأفضل شكل ممكن، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

– متابعة عمليات الإقراض ومراقبة استخدام القروض، مع الحرص على استخدامها في مصلحة المؤسسة المقرضة.

– الالتزام بتطبيق واحترام القانون البنكي والسياسات المعتمدة من البنك.

– السعي لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

– تحفيز العملاء على جمع الموارد لزيادة الودائع، وتوزيعها على شكل قروض لخدمة الأعمال، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي.

المطلب الثاني: المصالح والهيكل التنظيمي للوكالة

تعتبر وكالة السواقي واحدة من أهم الوكالات التابعة لبنك الفالحة والتنمية والريفية في ولاية البويرة، وتنقسم إلى مصالح بناءً على طبيعة مهام كل مصلحة. يتضمن ذلك:

1. وظيفة مصالح الوكالة الجهوية للسواقي:

– مكتب الاستقبال: يتكون من مجموعة من الموظفين المسؤولين عن خدمة العملاء وتلبية طلباتهم بأفضل طريقة ممكنة. يشمل ذلك استلام ملفات القروض ودراستها وتحويلها إلى الجهات المختصة.

1.1. مكتب الاستقبال والتوجيه: توجيه العملاء داخل المؤسسة وتقديم إجابات أولية لاستفساراتهم.

1.2. قطب التحويل: يعمل على مراقبة العمليات المالية داخل الوكالة وضمان التوازن في السيولة.

1.3. الخزينة الرئيسية: يقوم بقبول الودائع من العملاء وإجراء عمليات السحب والتحويلات المالية.

1.4. الخدمة السريعة: يتولى تنفيذ عمليات السحب الصغيرة بأقل من 10,000 دج.[1]

1.5. المحاسبة الفعّالات: مسؤول عن ضمان تنفيذ العمليات المالية بشكل صحيح وتوثيقها بوصل مناسب.

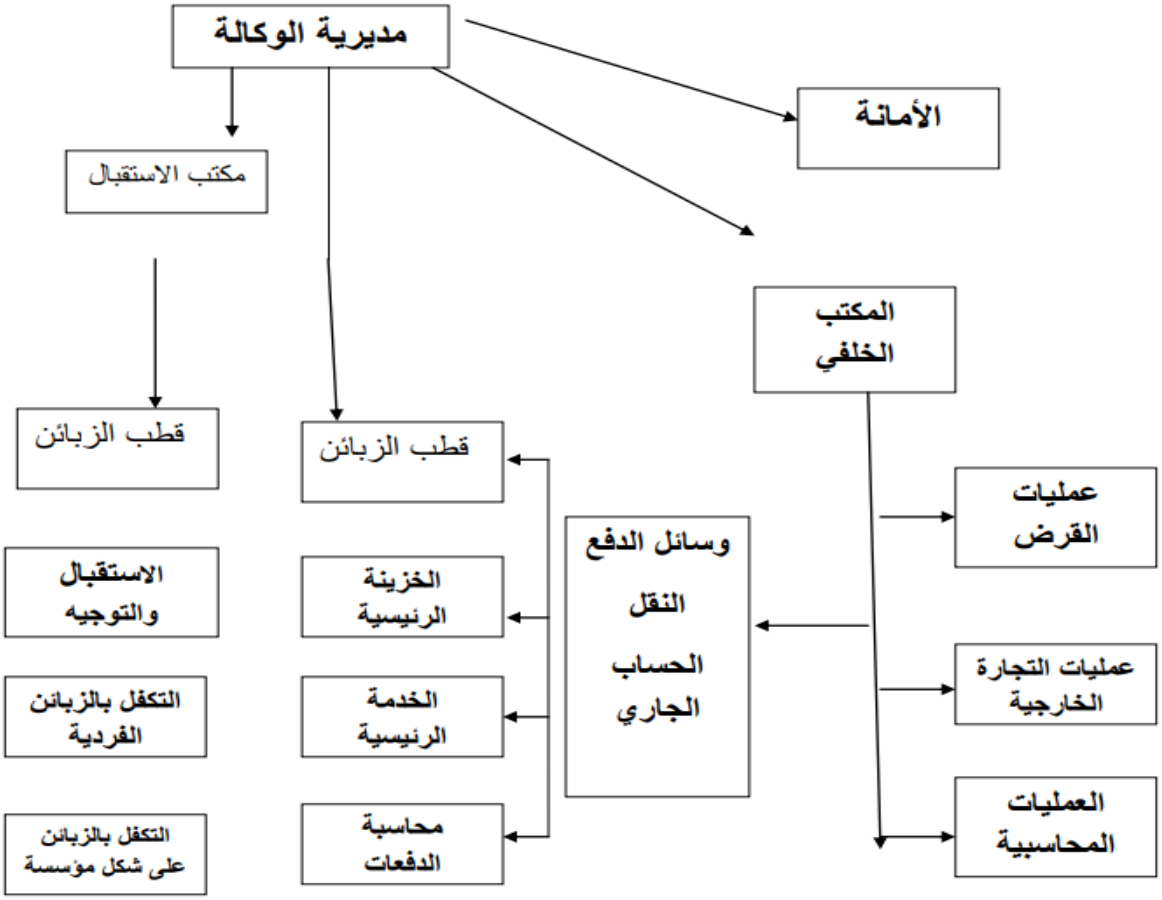
1.2. المكتب الخلفي: يقدم الدعم الإداري والمالي لعمليات الاستقبال، ويساعد في تجميع الموارد الضرورية لمعالجة العمليات الواردة.

1.3. أمانة السر: مسؤولة عن حفظ الملفات الإدارية وتنظيم مواعيد المدير وتسجيلها، بالإضافة إلى كتابة وتحرير المراسلات.

[1]–وثائق من طرف البنك.

1.4. مدير الوكالة: المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات ومراقبة سير العمل داخل الوكالة، بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين ودراسة ملفات القروض.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للوكالة "الجهوية للسواقي 857"[1]2



المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة للسواقي 857-

[1]-وثائق من طرف البنك.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري

خلال الزيارة الميدانية التي أجريناها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتحديدًا في الوكالة الجهوية للسواقي 857 في المدية، أصبح من الواضح أن عملية الإقراض تشكل أحد أهم النشاطات في البنك. يعود ذلك إلى العدد الكبير من الملفات التي يقدمها الزبائن لطلب القروض.

قمنا بدراسة أحد الملفات المطلوبة للحصول على قرض استثماري، وقمنا بتحليل وتوثيق الخطوات المختلفة التي اتخذها البنك، بدءًا من استقبال طلب القرض وصولاً إلى عملية تحصيله.

المطلب الأول: الدراسة التقنية للمشروع الاستثماري

هذه الدراسة تسمح بتوضيح الجوانب التقنية للمشروع، وخصوصاً فيما يتعلق بموقع المشروع، والخطة العملية المتبعة، وتأثيراته الاقتصادية والبيئية. كما تساعد الدراسة على توثيق الملف المقدم للمشروع بشكل شامل ومفصل.

1-تقديم عام للمشروع الاستثماري:

في تاريخ محدد، قدّم أحد العملاء مشروعه إلى الوكالة بهدف الحصول على قرض استثماري من البنك في إطار برنامج التأمين على البطالة (CNAC). يهدف هذا القرض إلى تمويل إنشاء وحدة لزراعة الحبوب، ولهذا الغرض تم تقديم طلب لقرض بنكي استثماري بقيمة تقدر بمبلغ 4480.000 دج.

1-1-تقديم صاحب المشروع:

الاسم واللقب: ي. ك

- تاريخ ومكان الميلاد: xxxxx
- مجال النشاط: بطال .
- الطبيعة القانونية: شخص طبيعي .

-العنوان الشخصي: بلدية سيدي زهار

1-2: تقديم المشروع:

المشروع هو إنشاء وحدة لزراعة الحبوب.

1-3: موقع تواجد المشروع:

يتواجد هذا المشروع في منطقة ريفية، في بلدية سيدي زهار ، ولاية المدية.

1-4: تأثير المشروع على المحيط:

بما أن المشروع ذو طابع منفعي، فإنه يؤثر على الإنسان من خلال تحسين الظروف المعيشية، وليس له تأثير سلبي على الطبيعة. لذا يمكننا القول أن المشروع لا يؤثر سلباً على المحيط أو البيئة.

1-5: التأثير الاقتصادي للمشروع:

يساهم هذا المشروع في خلق فرص عمل، حيث يُتوقع توفير منصب عمل واحد، مع إمكانية زيادة عدد الوظائف في المستقبل.

2-تحليل السوق:

تحليل وقوى السوق يتم من خلال استكشاف المنتج والطلب عليه، بالإضافة إلى دراسة مستوى التنافسية في السوق.

- **الطلب في السوق:** يُعتبر هذا النشاط مطلوبًا بشكل كبير، حيث يشهد الطلب عليه ارتفاعًا مستمرًا من قبل الزبائن.

- **العرض:** يشهد السوق نقصًا في العرض، حيث لا يتم تلبية الطلب بشكل كافٍ.

- **التنافسية:** توجد مسابقة منافسة من الشركات ذات الحجم المتوسط والكبير، ويتمتع المنتج المقترح بجودة عالية وميزات تنافسية تجعله يبرز في السوق.

- **السياسة والإجراءات التجارية:**

- **الأهداف التجارية:** تتضمن أهداف المشروع تقديم منتجات وخدمات ذات أهمية، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في تخفيف نقص الموارد مثل الحبوب، والمساهمة في تطوير القطاع الزراعي والاقتصادي.

- **سياسة التوزيع:** يتم توزيع المنتجات وفقًا لطلبات الزبائن.

رقم الأعمال التقديري المتوقع لخمس سنوات:

2 الجدول رقم: (3-1)رقم الأعمال التقديري لخمس سنوات

السنة	السنة01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05
رقم العمل	3107520	2978040	2848560	2719080	2589600

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف بنك الفالحة والتنمية الريفية – وكالة السواقي–

الوسائل والمعدات:

3 الجدول رقم (3-2): تكلفة اقتناء الآلات والمعدات

البيان	الكمية	سعر الوحدة	السعر الإجمالي
جرار 6807c سيرتا	**01**	**2898000.00**	**2898000.00**
مقطورة 04 طن	**01**	**270561.60**	**270561.60**

صهريج 3000 ل	01	212307.70	212307.70
زراعة 11	01	147177.00	147177.00
محراث bisocs 36	01	311704.94	311704.94
	01	262184.87	262184.87
التكلفة خارج الرسم	1074698.35		
Tva %17	983560.55		
التكلفة متضمنة الرسم	6160195.00		

المصدر : وثائق مسلمة من إدارة البنك – وكالة السواقي-

توقعات المساعدات تتضمن:

- قرض غير مسترد.
- إلغاء نسبة الفائدة على القرض البنكي.
- إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (TVA) للمعدات المحصل عليها.
- ضمان القرض.
- الاستفادة من تخفيض في رسوم الجمارك.
- تخفيض في رسوم النقل.

الوثائق الإدارية والمحاسبية تشمل:

- طلب كتابي للحصول على قرض بنكي موجه إلى المدير العام للوكالة، تم تقديمه من قبل العميل مع الملف.

تجديد صياغة:

- شهادة عدم التسجيل في الضمان الاجتماعي (CASNOS، CNAS).
- شهادة ميلاد.
- شهادة إقامة لمالك المشروع.
- شهادة تثبت المؤهلات المهنية لمالك المشروع.
- نسخة مصدّقة من البطاقة الوطنية للتعريف.
- نسخة من سجل التجارة.
- تصريح بالوجود.
- عقد الملكية.
- شهادة عدم خضوعه لضريبة.
- تصريح شرفي بالالتزام بالمساهمة الشخصية.

الوثائق التقنية تشمل:

- الدراسة التقنية الاقتصادية.
- فاتورة شراء المعدات والآلات.
- شهادة التأهيل.

الوثائق المحاسبية تشمل:

- الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة.
- الميزانية الافتتاحية.
- جدول النتائج المالية للسنوات الخمس.

- جدول اهتلاك القرض.

- فتح حساب خاص للمستثمر في الوكالة الجهوية بالسواقي.

المطلب الثاني :الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

الميزانية الافتتاحية للمشروع: سنقدم فيما يلي الميزانية الافتتاحية للمشروع والتي جاءت كالتالي

4 الجدول رقم (3-3:) الميزانية الافتتاحية للمشروع

الأصول	القيمة	الخصوم	القيمة
1-الاستثمارات		**3-رأس المال**	**128028.39**
-مصاريف إعدادية	**600000.00**		
-آلات ومعدات	**2534718.8800**		
-الماشية	**00**		
-معدات النقل	**00**		
-أجهزة الإعلام الآلي	**00**	**4-ديون الاستثمار**	**4480993.59**
-الهاتف/فاكس		**-قروض بنكية**	**1792397.43**
-تثبيتات أخرى	**115582.61**	**-قروض أخرى**	
2-حقوق	**380152.64**	**(cnac)**	
ومتاحات	**78417.39**		
-الصندوق			
-مساهمة صندوق			
-الضمان والتأمين			
المجموع	**6401419.41**	**المجموع**	**6401419.41**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

5جدول حسابات النتائج التقديرية: الشكل رقم (3-4:)

جدول حسابات النتائج التقديرية tcr للسنوات الخمس القادمة

السنة	السنة01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05
إنتاج مباع مبيعات استثنائية خدمات مقدمة					
رقم الأعمال	2589600	2719080	2848560	2978040	3107520
المواد المستهلكة المواد الاستهلاكية خدمات خارجية	156000 530153	159120 533153	163894 537743	170449 544046	178972 552241
القيمة المضافة	1903447	2026807	2146924	2263545	2376307
الضرائب والرسوم	0	0	0	59561	62150
المساهمات الاجتماعية	32000	105038	111845	172800	172800
تكاليف المستخدمين	247212	252156	259721	270110	283615
مخصصات الاهتلاك	923981	923981	923981	923981	923981
أعباء مالية	0	0	0	0	0
أعباء الاستغلال	188346	1973448	1997183	2140947	2173760

الاجمالي الخام لأعباء الاستغلال	700254	745632	851377	837093	933760
ضرائب على الدخل	0	0	0	191127	220128
النتيجة الصافية للاستغلال	700254	745632			
مخصصات الاهتلاك	923981	923981	923981	923981	923981
التدفق النقدي الخام	1624235	1669613	1775358	1569947	1637614
تسديد أصل القرض	0	0	0	0	0
التدفق النقدي الصافي	1624235	1669613	1775358	673741	741415

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك[1].

التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب المالية لملف القرض:

سنستخدم بعض المؤشرات والنسب المالية لتحليل وفهم ملف القرض المالي:

المعيار	السنة01	السنة02	السنة03	السنة04	السنة05
السداد على القدرة	1.01	0.90	0.79	0.51	0.25

[1]- وثائق من طرف البنك

المالي الهيكل نسب	>3	1.49	1.78	2.07	1.60
المضافة القيمة معدل	< 3	3.63	5.32	2.52	2.68
المديونية نسبة	0.35	0.76	0.76	0.75	0.75

المصدر : من إعداد الطالبين بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك[1].

بناءً على الجدول المقدم للنسب المالية للمشروع على مدى السنوات الخمسة، يُلاحَظ أن نسبة الهيكلة المالية قد ارتفعت تدريجياً عاماً بعد عام، وبلغت 49.1 في السنة الأخيرة. أما بالنسبة لقدرة السداد، فقد كانت أقل من 1 في كل من السنوات الخمس، مع زيادة تدريجية عبر السنوات ووصولها إلى 1.1 في السنة الأخيرة.

أما بالنسبة لمعدل القيمة المضافة، فقد بقي ثابتًا خلال السنتين الثانية والثالثة، وارتفع بمعدل مستقر في السنتين الرابعة والخامسة، حيث وصل إلى 76.0.

أما بالنسبة للمديونية، فقد كانت في تناقص مستمر، مما يشير إلى أن المشروع كان يسدد ديونه عاماً بعد عام، مع زيادة في السنة الرابعة، ثم انخفاض في السنة الأخيرة، ويُعزى ذلك إلى طبيعة المشروع.

[1]- وثائق من طرف البنك

القراءة التحليلة للوضعية المالية للمؤسسة

استنادًا إلى الوثائق المحاسبية المقدمة، يمكن أن نقدم تحليلاً مفصلًا للوضعية المالية للمؤسسة:

1. **رقم الأعمال** : توضح البيانات المقدمة أن رقم الأعمال قد ارتفع بشكل مطرد على مدى الخمس سنوات المدروسة، حيث ازداد من 2،589،600 دج في السنة الأولى إلى 3،107،520 دج في السنة الخامسة، مما يشير إلى أداء إيجابي للمشروع.

2. **القيمة المضافة:** تظهر البيانات أن القيمة المضافة قد ازدادت بشكل مستمر عبر السنوات الخمس المدروسة، حيث ارتفعت من 1،903،447 دج في السنة الأولى إلى 2،376،307 دج في السنة الخامسة، مما يشير إلى تحسن في إدارة نشاط المشروع وزيادة القدرة على تحقيق المكاسب.

3. **التدفق النقدي:** يُعتبر التدفق النقدي من أهم المؤشرات المالية، ويُظهر الجدول حسابات النتائج ارتفاعًا ملحوظًا في قيم صافي التدفق النقدي على مدى الثلاث سنوات الأولى، حيث بلغت 1،624،235 دج، 1،669،613 دج، و 1،775،358 دج على التوالي. وتعتبر هذه الزيادة مؤشرًا إيجابيًا للقدرة على تمويل نفس المشروع وتحمل التكاليف بشكل مستقل، مما يعزز استقلاليته المالية وقدرته على التصدي للمخاطر المحتملة.

يُظهر التحليل المالي المقدم تحسنًا مستمرًا في أداء المشروع عبر السنوات الخمس المدروسة، مما يدل على نجاح إدارته واستدامة عملياته المالية.

المطلب الثالث: القرار المتخذ من إدارة البنك

بناءً على دراسة التحليل التقني الاقتصادي والدراسة المالية لملف القرض، وبعد تحليل مختلف القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، نود أن نعلن في هذا البيان قرار الوكالة بقبول الملف.

1. الضمانات:

من أجل إدارة المخاطر المحتملة للقروض وتجنب الوقوع في مشاكل عدم السداد، يتم فرض العديد من الضمانات، التي تشمل:

- المساهمة الشخصية.
- حصة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- مندوبية قسم الشرطة للتأمين ضد الكوارث R.M.A.P.D.
- الرهن الحيازي للعتاد.
- الرهن العقاري للأراضي.
- تفويض كتابي لنقل قيمة تأمين العتاد الممول لصالح البنك خلال فترة القرض.
- وثيقة تأمين متعددة المخاطر.
- اتفاقية القرض.
- سندات القرض.

2. المخاطر:

تحمل المشروع بعض المخاطر، منها:

- المشاكل الضريبية وشبه الضريبية بسبب طبيعة الاستثمار الجديد.

- المنافسة النسبية في المخطط التجاري.

- تأثير التضخم والكساد على المنتج بناءً على طبيعة المنطقة.

3. القرار النهائي:

بناءً على الميزات التي يتمتع بها المشروع والتي تم تحليلها، ومع وجود هيكل مالي جيد ونتائج إيجابية، تقرر الوكالة بالموافقة على طلب القرض للمستثمر (ل.ع) لتمويل مشروع زراعة الحبوب. تم اعتماد الملف بناءً على الشروط المحددة، بما في ذلك التجانس المعتمد من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

4. التفاصيل المالية للقرض:

تم منح قرض متوسط الأجل لمدة 8 سنوات للمستثمر (ل.ع) بنسبة فائدة 2٪ تقريبًا، والتي تعادل 39،128،028 دج.

هذا القرار يأتي بعد تحليل دقيق لجميع البيانات والمعلومات المقدمة، وبالتنسيق مع اللجنة المختصة بالقروض في مجمع الاستثمار الجهوي.

متابعة وتحصيل القرض من طرف البنك:

بعد تقديم القرض من قبل البنك، يتم متابعته بعناية لضمان سير العملية بسلاسة وفقًا للخطوات التالية:

1. إنشاء ملف الزبون الجديد: يتم فتح ملف يحتوي على معلومات الزبون الجديد.
2. وضع حد أقصى للخصم: يتم تحديد الحد الأقصى للخصم المسموح به.

3. تقييم الخطورة والضمانات: يتم تقديم مجموعة من الضمانات المطلوبة، وتقدير الخطر المحتمل للمشروع.

4. التحقق الميداني والمطابقة: يتم إجراء دراسة ميدانية للقرض والتأكد من مطابقته مع المعلومات المقدمة في الملف.

5. تقديم الضمانات وتوقيع الاتفاقية: يتم تقديم الضمانات المطلوبة وتوقيع اتفاقية القرض.

بعد توقيع اتفاقية القرض، يتم استحقاق القسط كل ستة أشهر. إذا تأخر الزبون في السداد، يتم اتخاذ الإجراءات التالية:

– يتم إرسال إعذار للزبون بمدة لا تزيد عن 15 يومًا، مع فرض غرامة مالية عن كل يوم من التأخير.

– إذا لم يستجب الزبون للإعذار الأول، يتم إرسال إعذار آخر ويمكن تأجيل تاريخ استحقاق القسط الأول.

– في حال عدم الاستجابة للإعذارات، يتم التحفظ على الممتلكات المشتراة بثمن القرض والضمانات المقدمة.

– في حالة الإفلاس، يتم تقديم ملف إلى السلطات القضائية للتحصيل، وتكاليف الدعوة القضائية تتحملها الزبون.

خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل، قد قمنا بتسليط الضوء على دور بنك الفالحة والتنمية الريفية كأحد أهم البنوك على الساحة الوطنية وعلى الدور الرئيسي الذي يلعبه في تمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم ذلك من خلال عرض مراحل التطور التي مر بها البنك، والمبادئ التي يتمتع بها، بالإضافة إلى المهام التي يقوم بها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ومساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

من خلال الدراسة التطبيقية والميدانية التي قمنا بها على مستوى الوكالة الجهوية بالسواقي 857 في ولاية المدية، تعرفنا على مختلف مصالح الوكالة وهيكلها التنظيمي، وتنوع المنتجات المالية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد قدم البنك قروضاً استثمارية واستغلالية وأنواعاً أخرى من القروض، وشهدت مبالغ القروض الممنوحة من قبل البنك لهذه المؤسسات زيادة مستمرة.

ومن خلال دراستنا لقرض استثماري على مستوى الوكالة، نستنتج أن قرار منح القرض من قبل بنك الفالحة والتنمية الريفية يتم بعد تسليط الضوء على عدة عوامل ومعايير وإجراءات. يجب أن يحتوي أي ملف قرض على وثائق إدارية ومحاسبية وجداول مالية وميزانيات تقديرية لتحليلها ماليًا باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية، وبناءً على ذلك يتخذ البنك قرار منح القرض أو عدمه.

إن خطر عدم التسديد هو ما يشغل بال البنك. ولهذا، يطلب البنك ضمانات متناسبة مع هذا الخطر، ويقوم بمتابعة مستمرة لعمليات التسديد الدورية.

الخاتمة

أثناء استكشافنا لدور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمحورت بحثنا حول كيفية توفير التمويل لهذه المؤسسات من خلال البنوك التجارية؟ لذلك، فقد تم تقسيم البحث إلى جزئين رئيسيين: الجزء النظري والجزء التطبيقي.

في الجزء النظري، قمنا بتناول مفاهيم التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما قمنا بتسليط الضوء على أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري وتطورها، إلى جانب المشاكل التي تواجهها والتي تشمل مشكلة العقار والمشاكل الإدارية ومشكلات التمويل. كما ركزنا على العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقمنا بدراسة مختلف مصادر التمويل التي توفرها البنوك لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى التحديات والمخاطر التي تواجهها كلا الطرفين.

أما في الجزء التطبيقي، فقد ركزنا على دراسة حالة وكالة السواقي 857 التابعة لبنك الفالحة والتنمية الريفية، كون هذا البنك يُعَدّ آلية دعم وتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تم التركيز في هذا السياق على فهم أنواع القروض التي يقدمها البنك، ومراحل وإجراءات دراسة القروض الاستثمارية.

بناءً على نتائج التحليل، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات الهامة. من بين النتائج التي تم التوصل إليها:

– تبين أن الدول تختلف في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادًا إلى وضعها الاقتصادي وإمكانياتها.

– تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في الاقتصادات الحديثة نظرًا لدورها الفعّال في تعزيز نمو الدول والمساهمة في القيمة المضافة.

– يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من التحديات، وقدمت الحكومة اهتمامًا خاصًا به من خلال تبني برامج تمويلية وإنشاء صناديق دعم.

– البنوك التجارية تفضل ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوسع وتنمو، وذلك بسبب قدرتها على تقدير خطر القرض.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد نموًا مستمرًا وتسهم بشكل إيجابي في خلق الوظائف وتقليل البطالة، بالإضافة إلى دورها في تعزيز الصادرات وخلق القيمة المضافة.

الاقتراحات:

– تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تطوير آليات جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة الثقة بها.

قائمة المراجع

1. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك ،المنصورة المكتبة الاصرية للنشر و التوزيع،2007،
2. آسيا طاهرة، نادية سدراتي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية وتطوير الاستثمار، مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة ليسانس في اقتصاد وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012 ،
3. أنظر قانون 67-204 ،والمتعلق بانشاء البنك الخارجي الجزائري الصادر في 1967/10/01
4. أيمن علي عمر، "إدارة المشروعات الصغيرة _مدخل بيني مقارن"، ط3، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007 ، ص38.
5. بد الرحمان دعالة، التمويل الاداري، دار المريخ للنشر والتوزيع، جزء ثاني، الرياض، 1993
6. جيلالي بوشرف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014،
7. حمد شفيق، حسن طيب، محمد إبراهيم عبدات، اساسيات الادارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط3 ، ، 1997،
8. حمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض 1987، حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003 ،
9. دحماني زهير، الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010 ،
10. رابح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015،

11. رابح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 ،2014 ،

12. سعاد نايف برطوني، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008 ،

13. سلوس عبد الكريم، صديقي أحمد، مساهمة وكالةanse jفي انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أدرار خلال الفترة 2010-2019 ، مجلة الاقتصاد وإدارة المعرفة، المجلد 04 ،العدد02 ،جامعة درابة أدرار، الجزائر،

14. سمير محمد عبد الازيز ،اقتصاديات و إدارة النقود و البنوك في إطار عالمية القرن الحادي و الاشرين ،الاسكندرية ،المكتب العربي الحديث،2011،ص33

15. شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010 ،

16. شوقي ناجي جواد، كاسر نصر الدين منصور، إدارة مشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، الأردن ،2000 ،

17. علوان أسامة، دور البنوك التجارية في تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي للفترة 2019/2017 دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية " وكالة المسيلة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المحاسبة والمالية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.

18. علي بطاهر، الاصلاحات الحديثة للنظام المصرفي قانون النقد والقرض (20/90) ، رسالة ماجيستير غري منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 1994 ،

19. غزيباون علي، أساليب تنمية القد ارت التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010.

20. كريم النشاشبى و آخرون : الجزائر :تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق صندوق النقد الدولى ،واشنطن ، .1998 ، ص78.

21. لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1002 ،

22. محمد الفنيش(تحرير) : القطاع المالي في البلدان العربية و تحديات المرحلة المقبلة ،ندوة منعقدة في أبو ظبى أبريل 2000 ، صندوق النقد العربى ، الصندوق الغربى للإنماء الإقتصادى و الإجتماعى 2000.

23. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1000 ،

24. مشري محمد، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011 ،

25. مصدفة .ع، دور البنوك و الأسواق المالية في تفعيل النشاط الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجيستر غير منشورة، تخصص النقود والبنوك و المالية، جامعة تلمسان، 1002 ،

26. نائف برنوطي سعاد، "إدارة الأعمال الصغيرة _أبعاد للريادة"، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2005،

27. نصر الدين بن نذير، الابداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ،